# الموقف العربي والدولي من أزمة العلاقات اللبنانية الفرنسية

# 11 ـ 21 تشرين الأول 1943

جاسم محمد خضير الجبوري *

تأريخ التقديم: 2009/2/2 تأريخ القبول: 2009/3/8

**المستخلص** :

سعت الحكومة اللبنانية التي تشكلت بعد انتخابات آب عام 1943 من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي والعمل على تحقيق الاستقلال الكامل ، وأول عملت قامت به تلك الحكومة هو تعديل بعض مواد الدستور اللبناني التي تعارض مع الاستقلال اللبناني ، وذلك من خلال حذف كل ما يشير إلى الانتداب ووافق مجلس النواب اللبناني على ذلك التعديل وأقره رئيس الجمهورية ونشر في الجريدة الرسمية يوم 9 تشرين الثاني 1943.

أثار هذا الإجراء الدستوري حفيظة سلطات الانتداب الفرنسي التي قامت بإلغاء تعديل الدستور اللبناني وتعليق العمل به وحل مجلس النواب ، ثم قامت القوات الفرنسية باعتقال رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) ورئيس الوزراء (رياض الصلح) وعدد من أعضاء الحكومة ، وعينت (اميل أده) رئيساً للجمهورية وللحكومة.

ونتيجة للموقف العربي الرافض للإجراءات الفرنسية في لبنان والمُطالب بإطلاق سراح اعضاء الحكومة اللبنانية وإعادتهم إلى مناصبهم، وكذلك للضغوط السياسية والعسكرية التي مارستها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على السلطات الفرنسية ، لم يكن أمام الحكومة الفرنسية إلا الرضوخ أمام تلك المواقف العربية والدولية ، فقامت يوم 22 تشرين الثاني 1943 بإطلاق سراح رئيسي الجمهورية والحكومة وإعادتهم إلى مناصبهم ، كما أعادت الحياة الدستورية إلى لبنان ، وأصبح هذا اليوم عيداً وطنياً يحتفل به اللبنانيون كل عام .

* أستاذ مساعد / قسم التاريخ/كلية الآداب/ جامعة الموصل .

**الكلمات المفتاحية : حلفاء؛ أعلى؛ قرار**

**تمهيد**

**بتاريخ 28 نيسان 1920 ، أقرَّ مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في مدينة (سان ريمو) الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان[1] ، وأعلن المندوب السامي الفرنسي (هنري غورو)[2] في الأول من أيلول من العام ذاته قيام (دولة لبنان الكبير)[3] ، والتي بقيت تحت الحكم الفرنسي المباشر ما بين عامي (1920 ـــــ 1926) ، ثم تحولت إلى الجمهورية اللبنانية بعد إعلان الدستور اللبناني في 23 أيار 1926[4] ، وبدأت مفاوضات بين فرنسا ولبنان في 20 تشرين الاول 1936 من أجل عقد معاهدة تحل محل الانتداب الفرنسي وتقر استقلال لبنان ، وتوصل الجانبان إلى عقد المعاهدة في 13 تشرين الثاني 1936[5].**

---

**(1) أحمد طربين ، لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب 1861 ـــــ 1920 ، مطبعة نهضة مصر ، (القاهرة ، 1968) ، ص 368 ؛ ستيفن همسلي لونغريغ ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة : بيار عقل ، الطبعة الأولى ، دار الحقيقة ، (بيروت ، بدون تاريخ نشر) ، ص 141 ـــــ 142 .**

**(2) قائد عسكري فرنسي ، ولد في باريس عام 1867 ، التحق بالجيش الفرنسي عام 1890 ، عين مندوباً سامياً على سوريا ولبنان عام 1920 ، وبقي في منصبة لثلاث سنوات ، تولى منصب الحاكم العام لباريس بين 1923 ـــــ 1937 ، توفي عام 1946 . أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ، 1968) ، ص 840.**

**(3)** *Edmon Rabbath, La formation Historique Du Liban Politique et Constitutional , (Beirut: Universite' Libanaise ,1973),p.351;*

**إبراهيم محسن ، (( دولة لبنان الكبير 1920 بين الحقيقة والواقع)) ، مجلة الفكر العربي ، العدد (28)، آب/أيلول ، (بيروت ، 1982) ، ص 54.**

**(4) وجيه علم الدين ، مراحل استقلال دولتي سوريا ولبنان 1922 ـــــ 1944 ، (بيروت ، 1967) ، ص 25.**

**(5) وعقدت المعاهدة في مقر وزارة الخارجية اللبنانية ببيروت بين رئيس الجمهورية اللبنانية (اميل أده) والمفوض السامي الفرنسي (دي مارتيل) ، وهي معاهدة (صداقة وتحالف) ، مدتها(25) سنة ، اعترفت فرنسا بموجبها باستقلال لبنان ، وتعهدت بمساعدته للانضمام إلى عصبة الأمم بوصفه دولة مستقلة ، ونصت على ابقاء جنود فرنسيين في لبنان . للتفاصيل عن نصوص المعاهدة ينظر :**

وفي الأول من أيلول عام 1939 اندلعت الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذي دعا إلى قيام السلطات الفرنسية إلى إصدار قرار تضمن تعليق العمل بالدستور اللبناني وحل مجلس النواب ، وقيد سلطات رئيس الجمهورية اللبنانية بحجة الضرورات العسكرية التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية [1] ، ودخلت الجيوش الحلفاء[2] الحدود السورية اللبنانية في 8 حزيران 1941 واحتلت لبنان وسوريا ، وتم تعيين (الجنرال كاترو)[3] مندوباً سامياً جديداً لفرنسا وقائداً عاماً على منطقة الشرق الأوسط[4] ، وأعلن الجنرال كاترو في 26 تشرين الثاني 1941 استقلال لبنان ، إلا أن هذا الاستقلال كان استقلالاً إسمياً وشكلياً فقط[5] .

---

محاضر مجلس النواب اللبناني ، وسنرمز لها لاحقاً بـــ (م . م . ن . ل) ، الدور التشريعي الثالث ، العقد الاستثنائي الثالث ، الجلسة (2) المنعقدة في 17 تشرين الثاني 1936 ، ص 1ـــــ 6 ؛

*U.S. State , Department Lebanon : International and Foreign affairs (U.S.S.D.L.I and F.A) 1931 – 1939 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , November 19 , 1939 , No :112 , to the secretary of state m Washington , film : 1 , p.660-688.*

(1) محمد عبد المولى الزعبي ، لبنان بين التحرر والاستقلال ، الطبعة الأولى ، مطبعة الحياة ، (دمشق ، بدون تاريخ نشر) ، ص 25.

(2) وكانت جيوش الحلفاء مؤلفة من قوات بريطانية مع قوات استرالية وهندية وقوات فرنسا الحرة . بيار زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق ، بدون طبعة ، (بدون مكان النشر ، 1969) ، ص 27.

(3) سياسي وعسكري فرنسي ، ولد عام 1879 ، تخرج في كلية سان سير العسكرية ، تقلد مناصب عسكرية وإدارية كثيرة ، عين حاكماً عاماً لدمشق ، وتولى منصب الحاكم العام للهند الصينية الفرنسية عام 1939 ، عينه الجنرال شارل ديغول ممثلاً لحكومته في الشرق الأوسط عام 1940 ، ومفوضاً سامياً في سوريا ولبنان عام 1941 .

*Who's Who in Lebanon , (Beirut , 1966) , p. 519 ;*

عطية الله ، القاموس السياسي ، ص 949 ـــــ 950.

(4) ميشيل كريستيان دافيه ، المسألة السورية المزدوجة (سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية)، الطبعة الأولى ، ترجمة : جبرائيل بيطار ن دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،(دمشق ، 1948) ، ص 190.

(5) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 48 ـــــ 50.

وصل الجنرال كاترو إلى بيروت في 19 شباط 1943 ، وبدأ مشاوراته مع الحكومة اللبنانية حول الأوضاع في لبنان ، وأسفرت عن إعادة العمل بالدستور اللبناني المعطل منذ عام 1939 ، وتم تشكيل حكومة لبنانية جديدة في 18 آذار 1943[1]، وجاءت هذه الخطوة بالاتفاق الكامل مع السلطات البريطانية التي رحبت بالخطوة الفرنسية في لبنان[2].

## بدايات الأزمة اللبنانية ـ الفرنسية

أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً حددت فيه موعد الانتخابات النيابية لمجلس النواب الجديد في 29 آب 1943[3] ، وجرت الانتخابات في موعدها المقرر ، وكانت التدخلات الفرنسية واضحة فيها ، واحتج الوزير المفوض البريطاني (إدوارد سبيرز) بشدة لدى السلطات الفرنسية على ((تدخلها السافر)) في تلك الانتخابات ، وقد نفت السلطات الفرنسية ذلك الأمر ، ووجهت بالمقابل التهمة نفسها إلى الجانب البريطاني[4].

مارست فرنسا وبريطانيا كل أشكال الضغوط من فوز المرشحين الموالين لهما[5] ، وأسفرت الانتخابات النيابية التي انتهت في 6 أيلول 1943 عن نجاح الوطنيين المعادين لفرنسا مع أقلية موالية للفرنسيين[1].

---

(1) وترأس الحكومة اللبنانية أيوب تابت ، ويساعده وزيران هما : خالد شهاب وجواد بولس. حكومات لبنان : 65 حكومة في 60 سنة البيانات الوزارية والوزراء 1943 ـــــ 2003 ، الإصدار الرابع ، جمع وتقديم جان ملحه ، الطبعة الأولى ، منشورات مكتبة لبنان ناشرون ، (بيروت ، 2003) ، ص 124.

(2) *F.O / 371 /53176 . E . 1774 / 27 / 89 , Secret Telegram ,No : 51 ,March 24 , 1943.*

(3) دار الكتب الوثائق (بغداد) ـــــ وسنرمز لها لاحقاً بـــ (د.ك.و) ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (5113/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية لشهري آب وأيلول 1943 ، الوثيقة المرقمة (6) ، ص 49.

(4) *F.O / 371 /53181 . E . 581 / 27 / 89 , Secret Telegram ,No : 74 , September 1 , 1943.*

(5) بشارة خليل الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الاول ، مطبعة باسيل اخوان ، (بيروت ، 1960)، ص 259 ؛ حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان 1943 ـــــ 1952 ، الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي ، (بيروت ، 1981)، ص 96 ـــــ 97 ؛ حسين حمد عبد الله الصولاغ ، التطورات

**عقد مجلس النواب المنتخب جلسته الأولى في 21 أيلول من العام ذاته وانتخب الشيخ (بشارة الخوري)[2] رئيساً للجمهورية[3] ، كما تم تشكيل حكومة لبنانية جديدة برئاسة (رياض الصلح)[4] في 25 أيلول 1943، وقد وصفها القنصل الامريكي في بيروت بأنها ((أول وزارة دستورية مستقلة))[5] .**

---

السياسية في لبنان 1943 ـــــ 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ـــــ ابن رشد ، (جامعة بغداد ، 1990) ، ص 41.

(1) *Catroux (General) Danc la de Mediterrance 1940 – 1944 , Julliorad sequaua , (Paris , 1049) , p.259.*

(2) سياسي لبناني من الطائفة المارونية ، ولد في بيروت عام 1890 ، درس في جامعة القديس يوسف ببيروت وتخرج فيها محامياً ، انتخب نائباً عن مدينة بيروت في دورات (1929 ، 1934 ، 1937) ، تولى رئاسة الحكومة اللبنانية ثلاث مرات خلال الأعوام (1927 ، 1928 ، 1929) ، انتخب رئيساً للجمهورية عام 1943 واستقال عام 1952 ، توفي عام 1964 . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية واعضاء مجلس الإدارة في متصرفية جبل لبنان 1861 ـــــ 2006 ، الطبعة الأولى ، (بيروت ، 2007) ، ص 201 ـــــ 203.

(3) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 163 from the Diplomatic Agent and Counsel General of Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State in Beirut in September 22 , 1943 , No : 2806 , p.992 ;*

م . م . ن . ل . الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة (1) المنعقدة في 21 أيلول 1943 ، ص 4.

(4) سياسي لبناني من الطائفة السنية ، ولد في مدينة صيدا عام 1894 ، انتمى إلى جمعية العربية الفتاة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، درس الحقوق في باريس ، انتخب نائباً في الدورات (1943 ، 1947 ، 1951)، تولى رئاسة الحكومة اللبنانية (6) مرات خلال الأعوام (1943 ، 1944، 1947 ، 1948 ، 1949) ، اغتيل في الأردن عام 1951 . سعد محسن العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسية حتى عام 1951 ، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، (بغداد ، 2001) ؛ ضاهر وغنام ، المعجم النيابي ، ص 312 ـــــ 313.

(5) *U.S.S.D.L.I and F.A, 1941 – 1944 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , September 29 , 1939 , No :229 , to the secretary of state m Washington , film : 3 , p.12.*

**عرض رئيس الوزراء (رياض الصلح) بيان حكومته الوزاري على مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 تشرين الاول 1943 ، وأكد فيه على أن حكومته ستأخذ على عاتقها تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية اللبنانية الكاملة ، وشدد على ضرورة تعديل الدستور اللبناني بما يتلاءم مع الاستقلال اللبناني[1]، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى الإعلان عن معارضتها لما جاء في بيان الحكومة اللبنانية وبخاصة فيما يتعلق بتعديل الدستور[2].**

**واجتمعت الحكومة اللبنانية في اليوم نفسه ، وعدّت تعديل الدستور حق دستوري لبناني مشروع ، وقدمت الحكومة مشروع قانون يتضمن تعديل مواد الستور التي تتعارض مع استقلال لبنان التام[3] ، وتمت دعوة مجلس النواب للانعقاد في 8 تشرين الثاني 1943 للنظر في مسالة تعديل الدستور اللبناني[4].**

---

(1) البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926 ـــــ 1984 ، المجلد الاول 1924 ـــــ 1966، إعداد وتحقيق : يوسف قزما خوري ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، 0بيروت، 1986)، ص 126 ـــــ 127 .

(2) منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1973) ، ص 41 ؛ جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني 1943 ـــــ 1975 دراسة تاريخية وثائقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل، 2006) ، ص 147 ـــــ 148.

(3) عدنان ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، الطبعة الأولى ، دار بلال ، (بيروت ، 2002) ، ص 197 ـــــ 198 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 26 ؛ زيادة التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 88 ـــــ 89 ؛ الوثيقة المرقمة (45) ، ص 229 ـــــ 235.

(4) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم : س / 1207 / 1207 / 8 / 1003 والمؤرخ في 8 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (22) ، ص 14 ؛ زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 89.

وما أن علم المفوض السامي الفرنسي (جان هيللو)[1] بما قررته الحكومة اللبنانية وما سيقوم به مجلس النواب اللبناني من تعديل للدستور في جلسة 8 تشرين الثاني ، حتى قام بالاتصال بوكيله في بيروت(شاتينو) وطلب منه إبلاغ الحكومة اللبنانية بتأجيل جلسة مجلس النواب حتى وصوله إلى بيروت لأنه ((يحمل مقترحات من لجنة التحرير الوطنية الفرنسية[2].

لم تستجب الحكومة اللبنانية للطلب الفرنسي ، واجتمع مجلس النواب اللبناني يوم 8 تشرين الثاني ووافق بالإجماع على تعديل الدستور[3] ، وتبلغت الحكومة اللبنانية بقرار المجلس على التعديل ووقع رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) عليه ، ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي 9 تشرين الثاني 1943[4].

أثارت قضية تعديل الدستور حفيظة المفوضية الفرنسية في بيروت ، والتي عدّت قرار الحكومة اللبنانية ((تحدياً لفرنسا)) ويقتضي الرد عليه[5] ، ثم أصدر المفوض السامي الفرنسي (جان هيللو) قرارين في 10 تشرين الثاني 1943 ، نص الأول على

---

(1) كان جان هيللو قد تولى منصب سفير فرنسا ومندوبها العام المفوض في الشرق الأوسط ، ثم عين مفوضاً سامياً لفرنسا على سوريا ولبنان في 3 حزيران 1943 ، وكان هيللو في هذا المدة في القاهرة.

(2) اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال في سوريا ولبنان ، ترجمة منير البعلبكي ، دار العلم للملايين، (بيروت، 1974)، ص 79؛ الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ، ص 148.

(3) تضمن التعديل المادة (1) المتعلقة بسيادة لبنان واستقلاله وحدوده ، والمادة (11) المتعلقة باللغة العربية ، والمادة (52) المتعلقة بالمفاوضات وعقد المعاهدات الدولية وإبرامها ، كما تضمن المشروع إلغاء المواد (90 ، 91 ، 92 ، 94) . ينظر : مجلس النواب اللبناني ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته 1926 ـــــ 1990 ، إعداد : أحمد زين، الطبعة الأولى، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، ، (بيروت ، 1993) ، ص 227 ـــــ 245 ؛

*F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 183 from the Diplomatic Agent and Counsel General of Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , Beirut , November 11 , 1943 , No : 311 , p.1015 .*

(4) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، الوثيقة المرقمة (48) ، ص 238 ـــــ 239 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 28.

(5) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 95.

**إلغاء تعديل الدستور اللبناني وحل مجلس النواب وتعليق العمل بالدستور اللبناني ، فيما نص القرار الثاني على تعيين (أميل أده) رئيساً للجمهورية وللحكومة اللبنانية في آن واحد وبصورة مؤقتة إلى أن يُعاد العمل بالدستور اللبناني[1].**

**ورداً على تلك الإجراءات اللبنانية ، قامت السلطات الفرنسية في فجر يوم 11 تشرين الثاني 1943 باعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية (بشارة الخوري) ورئيس الحكومة (رياض الصلح) وعدد من الوزراء[2] ، وأرسلوا جميعاً إلى معتقل (قلعة راشيا) في ضواحي لبنان[3].**

**حاول رئيس الجمهورية اللبنانية (أميل أده) تأليف حكومة لبنانية لكنه لم يستطع ، إذ فشل في إقناع الشخصيات السياسية اللبنانية والوزراء السابقين للاشتراك في الحكومة ، وكانوا يرون عدم شرعية سلطته ، فلم يوافق أحد على تشكيلها[4].**

**في هذا الوقت ، أعلن نائب رئيس الوزراء اللبناني (حبيب أبو شهلا) ووزير الدفاع (مجيد أرسلان) أنهما يمثلان الحكومة الشرعية للبلاد عملاً بأحكام المادة (62) من الدستور اللبناني[5] ، وشكلا ما عرف بـــ (حكومة بشامون)[1] ، والتي أصدرت مراسيم**

---

**(1) ينظر نص القرارين في : البيانات الوزارية اللبنانية ، المجلد الأول ، ص 125 ـــــ 26.**

**(2) وهم كل من : عادل عسيران ، سليم تقلا ، كميل شمعون والنائب عبد الحميد كرامي.**

**(3) سامي الصلح ، احتكم إلى التاريخ : سجل الوقائع ، الطبعة الأولى ، دار النهار للنشر ،(بيروت ، 1970) ، ص 63 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 33 ــ 36 ؛**

*F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 169 from the ministry in Egypt (Kirk) to the Secretary of State , Cairo , November 11 , 1943 , No : 2032 , p.1011 .*

**(4) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 98 ـــــ 99 ؛ الصلح ، احتكم إلى التاريخ ، ص 64 .**

**(5) وتنص المادة (62) من الدستور على أنه : ((في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت ، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس النواب)) . مجلس النواب اللبناني ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ، ص 91 . وينظر نص المرسوم الخاص بانتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى نائب رئيس الوزراء في : زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، الوثيقة المرقمة (50) ، ص 244 ـــــ 245.**

مراسيم عدة في 11 تشرين الثاني 1943 دعت فيها الشعب اللبناني إلى الإضراب العام احتجاجاً على الإجراءات الفرنسية المتخذة بحق أعضاء الحكومة اللبنانية[2].

ونتيجة للموقف العربي والدولي[3] الرافض للإجراءات الفرنسية ، لكن أمام السلطات الفرنسية إلا الرضوخ امام تلك المواقف ، وقررت يوم 22 تشرين الثاني 1943 إطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته وإعادتهم إلى مناصبهم ، كما أعادت الحياة الدستورية إلى لبنان[4] ، واصبح هذا اليوم عيداً وطنياً للاستقلال يحتفل به أبناء الشعب اللبناني كل عام.

**الموقف العربي والدولي من الأزمة** :

**1 : الموقف العربي**

تضامنت أغلب الدول العربية مع الموقف اللبناني في التحرر والاستقلال ، وكانت ردة الفعل العربي عنيفة ومؤثرة للغاية ، ولا غرابة في ذلك لسببين ، الأول : يكمن في الرابط القومي الذي يشد لبنان إلى أشقائه من الدول العربية ، وتجلى ذلك بالموقف الرسمي الذي وقفته الحكومات العربية ، أم السبب الثاني : فقد كان بدافع السياسة البريطانية المسيطر في العراق ومصر وفلسطين والأردن ، وقد جاء نتيجة ذلك مواقف

---

(1) نسبة إلى قرية بشامون التي انتقل اليها حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان والتي تقع في قضاء عالية بمحافظة جبل لبنان . زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 119.

(2) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : ش / 1207 / 1207 / 8 / 10010 والمؤرخ في 18 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (4) ، ص 11 ؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 51.

(3) ينظر تفاصيل المواقف العربية والدولية في الصفحات اللاحقة.

(4) *F.O / 371 /53195 . E . 7682 / 27 / 89 , Secret Telegram ,No : 86 , Issued by Spears Mission , October 24 , 1943;*

الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 49 ـــــ 51؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 56 ؛ ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال ، ص 188 ؛ محمد رجائي ريان ، ((الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 في ضوء الوثائق البريطانية)) ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد (40) ، السنة (14) ، (بغداد ، 1980) ، ص 86.

الدول العربية الرسمية ، فكانت إذاعات وصحف العراق ومصر وفلسطين والاردن صدى للموقف البريطاني الداعم لاستقلال لبنان وسيادته[1].

## أ : العـــراق

أحدثت الأزمة اللبنانية ـــــــ الفرنسية ردود أفعال كبيرة وقوية في العراق ، فعلى المستوى الرسمي ، اعترفت الحكومة العراقية بتاريخ 14 تشرين الأول 1943 بالدولة اللبنانية ((دولة مستقلة ذات سيادة)) ، وقررت إقامة علاقات دبلوماسية معها[2].

وأدى القائم بأعمال المفوضية العراقية في سوريا ولبنان (تحسين قدري) دوراً هاماً في هذا الأمر ، ففي أثناء تقديم أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية اللبنانية بتاريخ 12 تشرين الثاني 1943 فوجئ بأن العلاقات بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية قد اعتراها خلاف جوهري حول تعديل الدستور ، فاتصل بالمفوضية الفرنسية وقابل المفوض السامي الفرنسي (المسيو بوغنو) وعرض عليه وساطته لحل الخلاف ، وحذَّرَ القائم بالأعمال العراقي من أي عمل يقوم به الفرنسيون تجاه لبنان ، وأكد له المفوض السامي الفرنسي بأن شيئاً من هذا لن يحصل ، ولكن القائم بالأعمال العراقي فوجئ في اليوم التالي باعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته[3].

كما قدم القائم بالأعمال العراقي (تحسين قدري) مذكرة طويلة باسم الحكومة العراقية إلى المندوب السامي الفرنسي في بيروت (جان هيللو) أكد فيها أسفه وحكومته على الإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية ضد رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته ، وعدَّ هذا العمل ((مخالف للمنطق السياسي والتقاليد الدبلوماسية)) ، وبيّن بأن العراق حكومةً وشعباً ((يحتج بشدة على العمل الذي قمتم به وقامت به السلطات الفرنسية المحاربة في لبنان)) ، وأكد اعتراف الحكومة العراقية بالحكومة اللبنانية ، وختم قدري مذكرته بأنه في حال إهمال فرنسا لطلب حكومته فأن العراق ((سيتخذ الموقف الذي تمليه

---

(1) ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، ص 310.

(2) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : ت / 1123 / 1123/ 9809 والمؤرخ في 22 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (22) ، ص 73 .

(3) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، الوثيقة المرقمة (60) ، ص 264 ـــــ 265.

عليه واجباته الإنسانية ومصالحه الدولية)) ، ويعمل للوصول إلى انتصار الحق والحرية [1].

وقدّمَ العراق احتجاجه لدى الولايات المتحدة الامريكية ضد ((التعسف)) الذي تمارسه السلطات الفرنسية بحق لبنان ، وطلب من السفير الأمريكي في بيروت التدخل الفوري لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية[2] .

وفي واشنطن ، سلّمَ وزير العراق المفوّض مذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، أعرب فيها عن احتجاج الحكومة العراقية للإجراءات الفرنسية المتخذة ضد الحكومة اللبنانية ، وردَّ عليه الوزير الأمريكي مؤكداً أن الإدارة الأمريكية بادرت بكل حزم وأعلمت لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر بعدم موافقتها على سياسة الضغط المتخذة من قبل السلطات الفرنسية[3] .

كما قدّمَ وزير العراق المفوض في لندن مذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمنت استنكار الحكومة العراقية واحتجاجها على التدابير التي اتخذتها فرنسا فيلبنان ، واوضحت الحكومة البريطانية من جانبها بأنها طلبت من لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر بإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين[4] .

---

(1) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : ش / 1207 / 1207/ 8 / 10010 والمؤرخ في 18 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (5) ، ص 17 .

(2) جهاد مجيد محيي الدين ، العراق والسياسة العربية 1941 ـــــ 1958 ، مطبعة الإرشاد ، (بغداد ، 1980)، ص 398.

(3) فتحي عباس خلف الجبوري ، العلاقات العراقية ـــــ اللبنانية 1941 ـــــ 1958 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، (جامعة الموصل ، 2003) ، ص 29.

(4) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : ش / 1200 / 1200/ 8 / 10420 والمؤرخ في 24 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (11) ، ص 48.

وبعث مجلس الوزراء العراقي مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى عصبة الأمم ، ندد فيها بالانتهاكات الفرنسية في لبنان ، وطالب فيها ببذل الجهود والمساعي لإعادة الأوضاع إلى لبنان إلى ما كانت عليه في السابق[1] .

وتضامناً مع الحكومة اللبنانية وشعبها ، عقد مجلس النواب العراقي جلسة خاصة في 13 تشرين الثاني 1943 لبحث القضية اللبنانية ، ونددد النواب بالاعتداء الفرنسي على كيان الجمهورية اللبنانية واعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ، وناشد النواب الحكومة بريطانية والإدارة الامريكية بالعمل على وضع حد لتصرفات فرنسا غير الشرعية وتدخلها في الشؤون اللبنانية[2] .

**ب : مـــصر**

وقف مصر حكومة وشعباً إلى جانب لبنان في أزمته السياسة مع فرنسا ، ففي 27 أيلول 1943 وانعقد مجلس الوزراء المصري واتخذ قراراً يتضمن اعتراف مصر الرسمي باستقلال لبنان ، وتأسيس قنصلية مصرية في بيروت[3] .

وارسل الملك (فاروق) برقية إلى السلطات الفرنسية احتج فيها على اعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية[4] ، كما بعث رئيس الوزراء المصري (مصطفى النحاس) في 11

---

(1) محيي الدين ، العراق والسياسة العربية ، ص 399 ؛ الجبوري ، العلاقات العراقية ـــــ اللبنانية ، ص 30.

(2) للتفاصيل حول المناقشات ينظر : محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943 ، الجلسة (6) المنعقدة في 13 تشرين الثاني 1943 ، ص 44 ـــــ 51 ؛ عبد الزهرة مكطوف الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق 1939 ـــــ 1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 1983) ، ص 197 ـــــ 198 ؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 53.

(3) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر (1937 ـــــ 1952) ، الطبعة الأولى ،مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، 1982) ، ص 296.

(4) حسن يوسف ، مذكرات : القصر ودوره في السياسة المصرية 1922 ـــــ 1952 ، الطبعة الأولى ، (القاهرة ، 1982)، ص 196 ؛ النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ، ص 291.

تشرين الثاني رسالة إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر ، أكد فيها أن اعتقال رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة اللبنانية يشكل اعتداء على استقلال لبنان وحريته ((وسيكون له رد فعل عنيف على الشعب المصري الذي أعلن تأييده الكامل للبنان))، وطلب من السلطات الفرنسية الإسراع بحل الأزمة حلاً حاسماً[1] .

وتلقى الوزير الامريكي المفوض في القاهرة (جورج كيرك) برقية من رئيس الوزراء المصري (مصطفى النحاس) تضمنت احتجاج الحكومة المصرية على ((السياسة التعسفية الاستبدادية)) التي قامت بها لجنة التحرير الوطني الفرنسية ضد رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة اللبنانية ، واكد خلالها ان ها العمل ينافي مبادئ الحرية والديمقراطية ، وطالب من الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العاجل لإنهاء الأزمة وإعادة الحياة الدستورية والمعتقلين اللبنانيين إلى مناصبهم[2] .

وبتاريخ 13 تشرين الثاني 1943، بعث الملك (فاروق) برقية إلى الرئيس اللبناني (بشارة الخوري) المعتقل لدى السلطات الفرنسية ، أعلن فيها وقوف مصر إلى جانب لبنان في معركته النضالية ضد سلطات الانتداب الفرنسية[3] .

كما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى المندوب السامي الفرنسي (جان هيللو) عبّرت فيها عن احتجاجها واستنكارها للسياسة الفرنسية المتبعة في لبنان ، والمنافية للعهود والمواثيق الدولية ، وأكدت تضامنها مع الحكومة اللبنانية [4] .

---

(1) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 171 from the ministry in Egypt (Kirk) to the Secretary of State , Cairo , November 11 ,1943 , No : 2033 , p.1012-1013 .*

(2) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 175 from the ministry in Egypt (Kirk) to the Secretary of State , Cairo , November 11 ,1943 , No : 2040 , p.1020 .*

(3) ينظر نص البرقية في : منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، 1953) ، ص 120 ؛ زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 106.

(4) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (2676/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (مصر والحالة في لبنان) المرقم : ش

وأقام حزب الوفد المصري مهرجانه السنوي تحت شعار (يوم النضال في سبيل لبنان) ، القى فيه رئيس الوزراء المصري (مصطفى النحاس) خطاباً حماسياً أعرب من خلاله رفضه للإجراءات الفرنسية المتبعة في لبنان وتأييد الحكومة المصرية للبنان ، وطالب بالإفراج عن أعضاء الحكومة اللبنانية المعتقلين لدى السلطات الفرنسية[1] ، كما اندلعت التظاهرات في شوارع مدينة القاهرة تأييداً للحكومة اللبنانية ومناهضة للسلطات الفرنسية ، وهاجم المتظاهرون بناية المفوضية الفرنسية ورشقوها بالحجارة ، ونادى المتظاهرون بسقوط ((فرنسا الغاشمة))[2] .

وبعد الإفراج عن رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء الحكومة اللبنانية ، أرسل الملك (فاروق) وفداً رسمياً إلى لبنان لتهنئة الرئيس اللبناني (بشارة الخوري) واعضاء حكومته بمناسبة إطلاق سراحهم وعودتهم إلى مناصبهم وعودة الحياة الدستورية إلى لبنان[3] .

**ج : سـوريا**

لزمت الحكومة السورية جانب التحفظ من الأزمة السياسية بين لبنان وفرنسا ، وبقي موقفها متردداً طوال مدة الأزمة إلى أن ظهر رد الفعل البريطاني والامريكي المعارض للإجراءات الفرنسية في لبنان ، فعندما علمت الحكومة السورية بالإنذار البريطاني[4] ،

---

/ 1207 / 1207/ 8 / 9916 والمؤرخ في 15 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (40) ، ص 99.

(1) سامي الصلح ، أحتكم إلى التاريخ ، الطبعة الأولى ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 1970) ، ص 66 ؛ حمدي بديوي الطاهري ، سياسة الحكم في لبنان، الطبعة الثانية ، المطبعة العالمية ، (القاهرة ، بدون تاريخ نشر) ، ص 142؛ تقي الدين، ولادة استقلال ، ص 120 ـــــ 122 ؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 53.

(2) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (2676/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية عن (مصر والحالة في لبنان) المرقم : ش / 1207 / 1207/ 8 / 9916 والمؤرخ في 15 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (42) ، ص 105.

(3) أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ، ص 291.

(4) يراجع تفاصيل الإنذار البريطاني في الصفحات التالية من الموقف البريطاني.

قام وزير الخارجية السوري (جميل مردم) بإرسال مذكرة إلى الجنرال (كاترو) في 21 تشرين الثاني 1943 عرض فيها موقف الحكومة السورية المعارض للسياسة الفرنسية في لبنان وطلب من الحكومة الفرنسية حل الأزمة اللبنانية عن طريق الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه في لبنان وحذّرَ من انفجار الوضع في لبنان ((وإلا فتتحملون وحدكم المسؤولية))[1] .

كما عقد مجلس النواب السوري جلسة استثنائية مساء يوم 15 تشرين الثاني 1943 تحدث خلالها (17) نائباً وطالبوا الحكومة السورية بالاحتجاج والتنديد بالإجراءات الفرنسية ، ووجهوا انتقادهم الشديد للسلطات الفرنسية لانتهاكها حرية لبنان واستقلاله [2]، فيما أكد وزير الخارجية السوري أثناء الجلسة مطمئناً أعضاء المجلس بأن الدول ذات العلاقة تقوم الآن بإنهاء الأزمة اللبنانية بالطرق الدبلوماسية[3] ، وختم مجلس النواب السوري مناقشاته بتأييده ونصرته للشعب اللبناني ، ومتمنياً أن تعود إلى لبنان حكومته الشرعية ومؤسساته الدستورية[4] .

وبالمقابل ، كان للأزمة اللبنانية صدىً عميقاً على الساحة السورية ، إذ عمّت التظاهرات مختلف المدن السورية منذ يوم 12 تشرين الثاني ، وقصد المتظاهرون القنصليات الأجنبية في دمشق هاتفين بحياة سوريا ولبنان ، وعند وصولهم إلى القصر الحكومي ، خطب فيهم وزير الداخلية السوري (لطفي الحفّار) طالباً منهم الحفاظ على

---

(1) تقي الدين ، ولادة استقلال ، ص 209 ـــــ 210 ؛ زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 122، الوثيقة المرقمة (71) ، ص283 ؛ ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، ص 314.

(2) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (2684/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في دمشق ، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم : 6 / 1 / 173 والمؤرخ في 16 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (34)، ص 69.

(3) جريدة العراق ، (العراق) ، العدد (6456) في 18 تشرين الثاني 1943.

(4) وليد المعلم ، سوريا 1916 ـــــ 1946، الطبعة الأولى ، دار طلاس للنشر والترجمة، (دمشق ، 1988) ، ص 399 ـــــ 400.

الهدوء والسكينة ، ووعدهم بنقل احتجاجاتهم على الأعمال الفرنسية إلى رئيس الجمهورية (شكري القوتلي)[1] .

وعلى ما يبدو ، أن الحكومة السورية شعرت بعزم بريطانيا على الحلول مكان الفرنسيين في سوريا ولبنان ، فاتخذت موقف المترقب والمتحفظ من الأزمة وآثروا الانتظار عما ستسفر عنه الأحداث اللبنانية والتي ستنعكس حتماً على الوضع السوري بأكمله ، خصوصاً وان القاسم المشترك بينهما هو الانتداب الفرنسي الذي يواجه الرفض الكامل من كلا الشعبين السوري واللبناني.

**د : السعودية**

وقفت السعودية إلى جانب لبنان في أزمتها السياسية مع فرنسا ، إذ أرسل الملك (عبد العزيز بن سعود) برقية إلى رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) أعرب فيها عن احتجاجه الشديد على الإجراءات الفرنسية المتبعة ضد لبنان واستقلاله ، وإقدامها على اعتقال أعضاء الحكومة اللبنانية وتعطيل العمل بالدستور بدون مبرر ، ونددد بالتدخل الفرنسي بالشؤون الداخلية للبنان ، وطالب الملك السعودي من الحكومة البريطانية التدخل والمساعدة في الضغط على الحكومة الفرنسية من أجل الإفراج عن رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته فوراً وإعادة الحياة الدستورية إلى ما كانت عليه في لبنان ، كما اكد على دعم السعودية للبنان بوصفها دولة عربية ذات سيادة ، مشيداً بالدور الذي بذله اللبنانيون من أجل تشكيل حكومة منتخبة[2] .

---

(1) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 133 ؛ المعلم ، سوريا 1916 ـــــ 1946 ، ص 397.

(2) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : د / 1155/ 8 / 10376 والمؤرخ في 15 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (11) ، ص 48 ؛ حسين نهاد

وبعثت وزارة الخارجية السعودية مذكرة إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر ، عبّرت فيها عن سخطها الشديد لما قامت به السلطات الفرنسية من إجراءات تعسفية في لبنان ، وطالبت بحل الأزمة سريعاً ، وإعادة المعتقلين إلى مناصبهم ومنح لبنان حقه في الاستقلال الكامل غير المنقوص[1] .

وبعد الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين بتاريخ 22 تشرين الثاني 1943 وحصول لبنان على استقلاله ، أعلنت السعودية تأييدها للرئيس اللبناني (بشارة الخوري) واعترافها الرسمي بالحكومة اللبنانية وأن ((لبنان بلداً عربياً ذو سيادة))[2] .

**هـ : إمارة شرق الأردن وفلسطين**

بذلت حكومة شرق الأردن جهوداً رسمية مثمرة لوقف التجاوز الفرنسي على الحكومة اللبنانية والدستور اللبناني[3] ، إذ بعث رئيس الوزراء الأردني ووزير الخارجية (توفيق أبو الهدى) برقية احتجاج إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر وإلى الحكومة البريطانية استنكر فيها التدابير التي اتخذتها القوات الفرنسية ضد لبنان ، وطالب من خلالها بالتدخل للإفراج عن المعتقلين اللبنانيين وإعادة النظام الدستوري إلى لبنان[4] .

وتلقى المعتمد البريطاني في شرق في شرق الأردن (إليك كركبر ايد) برقية من وزارة الخارجية الأردنية طالبته فيها حث المندوب السامي البريطاني في فلسطين وشرق

---

الحائك ، العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفهما من قضايا المشرق العربي 1943 ـــــ 1958 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، (جامعة الموصل ، 2008) ، ص 15.

(1) *U.S.S.D.L.I and F.A, 1941 – 1944 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , November 17 , 1939 , No :298 , to the secretary of state m Washington , film : 3 , p.451.*

(2) *U.S.S.D.L.I and F.A, 1941 – 1944 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , November 23 , 1939 , No :301 , to the secretary of state m Washington , film : 3 , p.511.*

(3) الكتاب الأبيض الأردني ، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعة ، الطبعة الأولى ، المطبعة الوطنية ، (عمّان، 1947)، ص 209 ـــــ 210.

(4) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (2647/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في عمّان ، تقارير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم : أ / د / 3 / 1277 والمؤرخ في 15 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (23) ، ص 7.

الأردن (هالرولد ماكميل) بالتدخل السريع للإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الديمقراطية والدستورية إلى لبنان[1] .

وانطلقت في فلسطين مظاهرات واسعة احتجاجاً على أعمال الفرنسيين في لبنان ، وأرسلوا برقية إلى الحكومة العراقية طالبوها بالتدخل السريع وحل الأزمة اللبنانية ، واجتمعت وفود الغرف التجارية العربية في القدس وقررت إعلان الإضراب العام في أنحاء فلسطين المختلفة ، وقدمت الوفود احتجاجاً إلى الحكومة البريطانية حول الاستفزازات الفرنسية في لبنان ، وطالبتها بالعمل على إطلاق سراح أعضاء الحكومة اللبنانية وإعادة العمل بالدستور اللبناني المعطل من قبل السلطات الفرنسية[2] .

## 2 : الموقف الدولي

### أ : بريطانيا

كان للموقف البريطاني دور بارز في حل الأزمة اللبنانية ـــــ الفرنسية ، وعلى ما يبدو أن هذا الموقف لم ينطلق من مبدأ العمل على مصلحة لبنا فقط ، ولكن ثمة أسباب تقف وراء الموقف منها رغبة بريطانيا في الحلول محل فرنسا في سوريا ولبنان ، وأهمية موقع لبنان العسكري لبريطانيا ، فضلاً عن كون لبنان طريقاً حيوياً لنفط العراق [3].

---

(1) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (2647/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في عمّان ، تقارير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم : أ / د / 3 / 1277 والمؤرخ في 15 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (30) ، ص 22.

(2) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في القدس عن (فلسطين والحالة في لبنان) ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : ش / 1207 / 1207 / 8 / 9962 والمؤرخ في 16 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقتان المرقمتان (30) و(43) ، ص 22 و ص106.

(3) م . ف ، سيتون وليمز ، بريطانيا والدول العربية ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الطبعة الأولى ، مطبعة العلوم ، (القاهرة ، 1952) ، ص 113 ؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 54.

لذلك ، كان موقف بريطانيا جاداً مع لبنان ، فمنذ اليوم الأول للأزمة بادرت الحكومة البريطانية ومن خلال وزيرها المفوض في بيروت (إدوارد سبيرس) إلى إرسال مذكرة في 11 تشرين الثاني 1943 إلى المفوض السامي الفرنسي (جان هيللو) تضمنت قلق بريطانيا واستنكارها الشديد للتدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية بحق رئيس الجهورية اللبنانية وأعضاء حكومته ، وعدّت المذكرة عملية الاعتقال بأنها ((تثير الرأي العام في لبنان وجميع أنحاء العالم المتمدن)) ، واختتمت المذكرة بالتأكيد على أن السلطات البريطانية تحتفظ بحرية التصرف الكاملة لمجابهة الوضع الناتج عن التدابير الفرنسية في لبنان[1] .

كما قام الوزير البريطاني المفوض في بيروت (سبيرس) صباح يوم 11 تشرين الثاني بإجراء اتصالات عاجلة مع وزير الدولة البريطاني في القاهرة (ريشتارد كايسي) وتداول معه التطورات السياسية في لبنان ، واحتج بشدة ضد ((التدابير المتخذة تجاه الشعب اللبناني))[2] .

ومن جهة أخرى، تلقى (ريتشار كايسي) تعليمات من الحكومة البريطانية كي وصلها إلى الفرنسيين واللبنانيين ، تعبر عن وجهة النظر البريطانية حول الأزمة السياسية في لبنان((لأن بريطانيا لا تستطيع أن تتحمل الإخلال بالأمن في لبنان)) ، وانه يجب إجراء مباحثات عاجلة لمعالجة الموقف المتأزم في لبنان ، والعمل للضغط على المسؤولين الفرنسيين للتنازل عن موقفهم وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين وعودتهم إلى مناصبهم الحكومية[3] .

---

(1) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 183 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , (Beirut), November 11 ,1943 , No : 467, p.993 .*

(2) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 170 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , (Beirut), November 11 ,1943 , No : 310, p.1011 - 1012.*

(3) محمد رجائي ريان ، ((أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) السياسية في لبنان عام 1943 وموقف بريطانيا منها)) ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد (8) ، العدد (3) ، (الأردن ، 1992) ، ص 125.

ويذكر الوزير الأمريكي المفوض في الجزائر (م . ويلي) أنه في صباح يوم 13 تشرين الثاني1943 يلّمَ القائم بأعمال الوزير البريطاني المقيم في الجزائر (روجيه ماكينو) ـــــ بالنيابة عن الوزير البريطاني المفوض (ماكميلان) ـــــ مذكرة للسيد (رينيه ماسغلي) المكلف بالشؤون الخارجية في لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر تضمنت وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن الأزمة السياسية اللبنانية الفرنسية ، وأهم ما جاء في المذكرة : ((أن الحكومة البريطانية لا يسعها القبول بأية مضاعفات وتفاقم للوضع في لبنان ، وأنه يجب عقد اجتماع يضم الفرنسيين واللبنانيين والسوريين والأمريكيين لوضع اتفاق مؤقت يُعمل به طوال مدة الأزمة ، ويتعهد جميع الفرقاء باحترامه)) ، وهددت الحكومة البريطانية في نهاية المذكرة بأنها سوف تكون مضطرة للتدخل في النهاية بتكليف القوات البريطانية بإعادة الأمن إلى لبنان إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك وإذا ما أظهرت السلطات البريطانية عجزها عن القيام بالمهام المنوطة بها[1] .

ووصف الجنرال (شارل ديغول) رد الفعل البريطاني في برقية جوابية وجهها إلى المندوب السامي الفرنسي في بيروت (جان هيللو) بتاريخ 13 تشرين الثاني 1943 بأنه ((قاسٍ جداً وينبئ بصعوبات كثيرة مع الجانب البريطاني)) ، وأن لديه قناعة بأن لندن ((ستعمد إلى كثير من الخداع لتحقيق أهدافها في سوريا ولبنان وانها ستحاول أن تجرنا عن طريق التهديد إلى مؤتمر تشارك فيه عدة أطراف وهذا ما لا نريده نحن))[2] .

---

(1) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 188 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Algiers (Wily) to the Secretary of State , (Algiers), November 13 ,1943 , No : 1990, p.1026 – 1027;*

ريان ، ((الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 ...)) ، ص 58 . وينظر النص الكامل للمذكرة في : زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 58 ، الوثيقة المرقمة (58) ، ص 261 ـــــ 262.

(2) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ، الوثيقة المرقمة (98) ، ص 263.

ومن جهة أخرى ، ازداد الضغط البريطاني على الحكومة الفرنسية لموقفها المتصلب والمتشدد حيال القضية اللبنانية[1] ، فقد صرّح رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) على أنه يجب على أمريكا وبريطانيا التدخل لحل الأزمة اللبنانية وإطلاق سراح المعتقلين ، وفي حالة رفض (شارل دي غول) يتوجب على الحلفاء سحب اعترافهم بلجنة التحرير الوطني الفرنسية وإيقاف تسليح الجيوش الفرنسية المتواجدة في القارة الأفريقية [2]، وأكد (تشرشل) بأن مستقبل العلاقات البريطانية الفرنسية يتوقف على حل الأزمة اللبنانية[3] .

ونتيجة للضغوط البريطانية ، أوفدت لجنة التحرير الوطني الفرنسية في 16 تشرين الثاني 1943 الجنرال (كاترو) إلى لبنان لحل الأزمة حاملاً معه توصيات كثيرة منها إعادة العمل بالدستور وتشكيل حكومة لبنانية موالية لفرنسا ، وبدأ (كاترو) اتصالاته بالزعماء اللبنانيين ورؤساء الطوائف الدينية هناك ، ثم اتصل (كاترو) بالحكومة اللبنانية التي مقرها في (بشامون)[4] ، والتقى (كاترو) أيضاً بالرئيس اللبناني (بشارة الخوري) ورئيس وزراءه (رياض الصلح) المعتقلين لدى السلطات الفرنسية ، وتباحث معهم حول الأزمة اللبنانية ـــــ الفرنسية ، إلا أن (كاترو) اصطدم بتكاتف جميع الأطراف وإصرارها على إعادة الحياة الدستورية للبلاد واستقلالها كشرط لحل الأزمة[5] .

---

(1) جريدة الأخبار (العراق) ، العدد (866) في 17 تشرسن الثاني 1943 ؛ستيفن همسلي لونكريك ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي 1920 ـــــ 1943 ، ترجمة : بيار عقل ، الطبعة الأولى ، دار الحقيقة ، (بيروت 1978)، ص401.

(2) الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 54 ـــــ 55.

(3) محمد فرج ، الأمة العربية على الطريق إلى وحدة الهدف : تاريخ الأمة العربية من الاحتلال العثماني إلى مؤتمر القمة العربي 1514 ـــــ 1964 ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، (بيروت ، بدون تاريخ نشر) ، ص 212.

(4) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : س / 1207 / 1207 / 8 / 10314 والمؤرخ في 17 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (17) ، ص 59.

(5) زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 108 ؛ الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 43 ـــــ 44.

وفي 18 تشرين الثاني 1943 أرسل الجنرال (كاترو) برقية إلى الجنرال (ديغول) أكد فيها ((أن التدابير التي اتخذها هيللو قد جرحت شعور اللبنانيين في الصميم ، فوحدت الرأي العام في بيروت ... وخلقت جواً من الاستنكار)) ، وختم (كاترو) برقيته قائلاً : ((أرى أنه من الواجب أن نستجيب لطلب الرأي العام اللبناني ... أنني مصمم على إعادة بشارة الخوري إلى منصبه في وزارة جديدة ، وإطلاق سراح أعضاء الوزارة الحالية مع تحديد إقامتهم وإعادة الصلاحيات إلى المجلس النيابي وتمكينه من الاجتماع بعد بضعة أسابيع ...))[1] .

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالتأزم والتوتر ، وأمام تفاقم الأوضاع وضغط الرأي العام العربي والدولي وفشل الفرنسيين في تشكيل حكومة وطنية ، وعدم استجابتهم للمطالب البريطانية التي وجهت لهم سابقاً والمتضمنة إطلاق سراح المعتقلين ، وصل إلى بيروت في 19 تشرين الثاني (ريتشارد كايزي) الوزير البريطاني المفوض في القاهرة حاملاً معه مذكرة من الحكومة البريطانية تضمنت إنذاراً للحكومة الفرنسية ، وحددت فيه الساعة العاشرة من صباح يوم 22 تشرين الثاني كآخر موعد لإنهاء الأزمة اللبنانية ، وإلا فسيضطر الجيش البريطاني إلى التدخل وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة الأمور إلى نصابها ، وأكد الوزير البريطاني بأنه خُوّلَ حق التصرف وإعلان حالة الطوارئ في البلاد ، وسيتولى القائد العام للقوات البريطانية ، وأكدت بريطانيا في الوقت نفسه حُسن نيتها من هذه الإجراءات وأنها لا تسعى للحلول محل فرنسا في لبنان وسورية[2] .

---

(1) ينظر نص البرقية في : زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 113 ، الوثيقة المرقمة (62) ، ص 279 ـــــ 271.

(2) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 221 from the Secretary of State to the Ambassador in the United Kingdom (Winant), Washington , November 20 ,1943 , No : 737, p.1039; Richard Casey , Personal experience 1939 – 1946 , , (London , 1962) , p.107;*

زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، الوثيقة المرقمة (63) ، ص 272 ـــــ 274 ؛ ريان ، ((أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ...)) ، ص 128.

ويذكر القنصل الأمريكي في بيروت (جورج وودسورث) في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية الأمريكية أنه اجتمع مع الجنرال (كاترو) وذكر له أنه استلم الإنذار من (ريتشارد كايزي)، وأوضح القنصل أن (شارل ديغول) لن يرضخ للإنذار البريطاني في الوقت الذي لا يزال هو يأمل في نوع من التسوية ، وإذا فشلت فرنسا في الوصول إلى تلك التسوية ـــــ وذلك بحسب رأيه ـــــ واتخذت بريطانيا إجراءاً عسكرياً في لبنان ((فأن ذلك سيؤدي إلى انسحاب القوات الفرنسية من لبنان وكذلك المسؤولين الفرنسيين ، وستصبح لبنان تحت النفوذ البريطاني ، وفي هذا إذلال شديد للفرنسيين))[1] .

ومن هنا ، بدأ الموقف البريطاني الحازم المبني على أُسس من الضغط السياسي والعسكري يعطي ثماره[2] ، ففي منتصف ليلة 22 تشرين الثاني 1943 أصدرت لجنة التحرير الوطني الفرنسية أوامرها بإطلاق سراح الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة وباقي أعضاءها، ويذكر القنصل الأمريكي في بيروت (جورج وودسورث) في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية الأمريكية يوم 22 تشرين الثاني أنه سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلين وسيتم إعادة الرئيس اللبناني إلى منصبه ، وأوضح القنصل الأمريكي أن الوزير البريطاني المفوض في بيروت (إدوارد سبيرس) كان قد استلم قبل صدور قرار لجنة التحرير بساعات قليلة برقية مستعجلة من لبنان جاء فيها: ((إن الوقت المحدد للإنذار مدد ثمان وأربعين ساعة)) ، أي حتى العاشرة من صباح يوم 22 تشرين ، وأجاب (سبيرس) على ذلك ببرقية تضمنت احتجاجاً شديداً وأكد أن الأوضاع قابلة للانفجار في أي لحظة[3] .

---

(1) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 / 309 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , (Beirut), November 22 ,1943 , No : 727, p.1045.*

(2) غسان تويني وآخرون ، كتاب الاستقلال بالصور والوثائق ، الطبعة الثالثة ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 2001) ، ص132 ـــــ 134.

(3) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 /332 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , (Beirut), November 22 ,1943 , No : 727, p.1047.*

ومهما يكن من أمر ، فقد أُطلق سرح رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته صباح يوم 22 تشرين الثاني 1943 ، وتم إعادتهم إلى مناصبهم وأُعيدت الحياة الدستورية إلى لبنان[1] .

وأمام الضغط البريطاني على لجنة التحرير الوطني الفرنسية ، فقد حدثت خطوة مهمة من قبل السلطات الفرنسية وهي الاعتراف الرسمي بشرعية الحكومة اللبنانية ، وبتوصية من اللجنة أُعطيت الصلاحيات للجنرال (كاترو) بإبلاغ رئيس الجمهورية اللبنانية بهذا الاعتراف رسمياً صباح يوم 24 تشرين الثاني[2] ، وقامت لجنة التحرير الوطني الفرنسية بتعيين (المسيو شاتانيو) مندوباً فرنسياً عاماً بالوكالة على لبنان[3] .

**ب : الولايات المتحدة الأمريكية**

اهتمت الإدارة الامريكية بالتطورات السياسية في لبنان ، إذ طلبت من ممثلها في الجزائر حث لجنة التحرير الوطني الفرنسية تسوية الخلاف بين لبنان وفرنسا وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين ، وحذت الغدارة الأمريكية من ان استمرار الأعمال الفرنسية في لبنان سيقودها إلى إصدار بيان تعلن فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الأوضاع السياسية في لبنان إلى ماكنت عليه[4] .

وأرسل الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنية أعلن من خلالها أن الولايات المتحدة تعد الإجراءات الفرنسية المتخذة في لبنان

---

(1) *F.O / 371 /53195 . E . 7682 / 27 / 89 , Secret Telegram ,No : 86 , Issued by Spears Mission , October 24 , 1943;*

الخوري ، حقائق لبنانية ، الجزء الثاني ، ص 49 ـــــ 51 ؛ لونكريك ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ص 413؛ الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 56 ؛ ريان ، ((أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ...)) ، ص 130.

(2) ريان ، ((الأزمة السياسية اللبنانية عام 1943 ...)) ، ص 86.

(3) لونكريك ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ص 413.

(4) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم (366/ 311) ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في واشنطن عن (الولايات المتحدة والحالة في لبنان) ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي العراقي المرقم : ش / 1207 / 1207 / 8 / 9937 والمؤرخ في 16 تشرين الثاني 1943 ، الوثيقة المرقمة (41) ، ص 104.

تضر بمجهود دول الحلفاء العسكري ، وقد وصف الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة (جورج كيرك) هذه المذكرة بأنها من أشد المذكرات التي وضعت منذ خمس وعشرين سنة [1].

كما بعثت وزارة الخارجية الأمريكية برقية مستعجلة إلى مفوض الشؤون الخارجية الفرنسية ، طالبت فيها بأن تمنح فرنساً وفوراً الاستقلال لدول المشرق العربي ((بدلاً من التمسك بالانتداب)) ، لأن في ذلك ضمان للمصالح الفرنسية في المنطقة ، وأكد الخارجية الأمريكية أن التدابير التي اتخذت من قبل فرنسا في لبنان يعرضها لنقمة الرأي العام وان أي اضطراب لحالة الأمن في منطقة المشرق العربي يسيء إلى الجهود الحربية المبذولة ، وبالتالي فإن ذلك يتعارض مع التأكيدات التي أعطاها الحلفاء بشأن حرية الشعوب واستقلالها[2] .

وبتاريخ 11 تشرين الثاني 1943 جرت مباحثات في الولايات المتحدة الأمريكية بين مسؤولين في الخارجية الأمريكية والسكرتير الأول للسفارة البريطانية في واشنطن (دبليو جي هايتر) أكد خلالها المسؤولين الأمريكيين أن الوضع العسكري في المنطقة يتطلب استتباب الأمن والنظام في لبنان ((وإذا دعت الحاجة فإن القوات الأمريكية والبريطانية سوف تتدخل للمحافظة على الوضع هناك)) ، واقترح المسؤولون الأمريكيون ضرورة

---

(1) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 /177 from the minster in Egypt (Kirk) to the Secretary of State , (Cairo), November 11 ,1943 , No : 2065, p.1023 ;*

أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، الطبعة الاولى ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، (الكويت ، 1978) ، ص 94 ؛ الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان ، ص 53.

(2) *U.S.S.D.L.I and F.A, 1941 – 1944 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , November 11 , 1939 , No :301109 , to the secretary of state m Washington , film : 3 , p.44;*

زيادة ، التاريخ الديبلوماسي لاستقلال لبنان ، ص 118 ـــــ 119 ، الوثيقة المرقمة (65) ، ص 227.

عقد مباحثات تضم لبنان وسوريا وفرنسا وأمريكا وبريطانيا من اجل التوصل إلى حل للأزمة اللبنانية والإسراع بالإفراج عن المسؤولين الحكوميين اللبنانيين[1].

ويذكر القنصل الأمريكي في بيروت (جورج وودسورث) في تقرير رفعه إلى وزارة الخارجية الامريكية يوم 19 تشرين الثاني 1943 أنه طلب من المسؤولين الفرنسيين إطلاق سراح المعتقلين وعدم المماطلة في اتخاذ الإجراءات اللازمة ، لأن ذلك سيؤثر على مستقبل العلاقات الفرنسية الأمريكية[2].

وعلى ما يبدو ، أن التنسيق الأمريكي ـــــ البريطاني كان واضحاً طوال مدة الأزمة ، فقد كانت بريطانيا تستعين بالطاقات الديبلوماسية الأمريكية ، وأخذ الضغط الأمريكي ـــــ البريطاني يتصاعد ضد فرنسا وإجراءاتها في لبنان ، لا سيما وأن الجهود الأمريكية انصرفت للعمل للحلول مكان الفرنسيين في المنطقة العربية ، ويظهر ذلك في مشاركة الولايات المتحدة في الإنذار الذي وجهته الحكومة البريطانية إلى السلطات الفرنسية في 19 تشرين الثاني 1943 ، ولم يعد أم سلطات الانتداب الفرنسي إلا اللجوء إلى أحد الحلين التالين : إما التراجع والاعتراف العلني بفشل التدابير التي اتخذها المفوض السامي (جان هيللو) وإطلاق سراح المعتقلين وعودة الحياة الدستورية إلى لبنان ، أو رفع درجة الصدام العسكري ضد القوى الوطنية اللبنانية ومن يدعمها من البريطانيين والأمريكيين[3].

### ج : الاتحاد السوفييتي

أعلن الاتحاد السوفييتي وقوفه إلى جانب لبنان في أزمته السياسة مع فرنسا ، فعلى أثر سماعه بنبأ التطورات السياسية هناك ، أبلغ الاتحاد السوفييتي حكومتي بريطانيا وأمريكا أن وجهة النظر السوفييتية تجاه القضية اللبنانية هي وجهة نظرهما تماماً،

---

(1) *F.R.U.S. 1943 , Vol: IV ,Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 /275 from the memorandum of conversation by the chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling) m Washington , November 13 ,1943 , No : 265, p.1029 – 1030.*

(2) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 /223 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , (Beirut), November 19 ,1943 , No : 291, p.1040.*

(3) ضاهر وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، ص 354 ـــــ 356.

وأعلنت وزارة الخارجية السوفييتية تأييد الحكومة السوفييتية الكامل لوحدة لبنان واستقلاله ، وطالبت الحكومتين البريطانية والأمريكية بالإسراع لحل الأزمة اللبنانية ـــــ الفرنسية حلاً سلمياً[1].

وتذكر الوثائق الأمريكية أن مندوب الاتحاد السوفييتي لدى الحكومة البريطانية بعث مذكرة إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر ، دعا فيها السلطات الفرنسية إلى إجراء مشاورات مع الحكومة اللبنانية لتسوية الأزمة وحلها ، واكد على حق لبنان في أن يكون حراً مستقلاً ، ودعا في الوقت ذاته الحكومة البريطانية إلى تنفيذ تعهداتها ووعودها بتحقيق استقلال لبنان التام والناجز[2].

كما بعث وزير الخارجية السوفييتي (ج . مولوتوف) برقية مستعجلة إلى السلطات الفرنسية أكد فيها على حق الشعب اللبناني في تقرير مصيره ، داعياً إلى حل القضية اللبنانية بالطرق الدبلوماسية ، والإفراج عن الرئيس اللبناني واعضاء حكومته المعتقلين لدى السلطات الفرنسية[3].

**د : المانيا وإيطاليا**

أما بالنسبة للموقف الألماني من الأزمة السياسية اللبنانية ـــــ الفرنسية ، فحال سماع الحكومة الألمانية بالأحداث التي تجري في لبنان ، أعلنت وزارة الخارجية تضامن الحكومة الألمانية مع الحكومة اللبنانية ، وقال وزير الخارجية الألماني (ريبنت روب) : ((إن ألمانيا حكومة وشعباً متضامنين مع الشعب اللبناني في صراعه من أجل الوحدة والاستقلال)) ، وطالب من لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر بالعدول عن موقفها

---

(1) تقي الدين ، ولادة استقلال ، ص 172 ـــــ 173.

(2) *U.S.S.D.L.I and F.A, 1941 – 1944 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , November 15 , 1939 , No :211 , to the secretary of state m Washington , film : 3 , p. 199.*

(3) *U.S.S.D.L.I and F.A, 1941 – 1944 ,Lebanon, Telegram from the American Legation , Beirut , November 16 , 1939 , No :216 , to the secretary of state m Washington , film : 3 , p. 221.*

إزاء لبنان وإطلاق سراح رئيس الجمهوري (بشارة الخوري) وباقي أعضاء حكومته ، وطالبها بالالتزام بالأعراف والمواثيق الدولية[1].

وعن الموقف الإيطالي ، فقد طلبت القنصلية الإيطالية في بيروت من لجنة التحرير الوطني الفرنسية إيضاحات حول التطورات التي حدثت في لبنان ، ودعت إلى احترام حقوق وحرية الشعب اللبناني وحكومته ، مؤكدة أن تلك الإجراءات التي مارستها السلطات الفرنسية في لبنان تسيء إلى سمعة فرنسا وتؤثر في العلاقات الإيطالية الفرنسية ، وشددت على ضرورة الإسراع بإطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية (بشارة الخوري) ورفاقه المعتقلين[2].

## الخاتمة

أوضحت الأزمة اللبنانية ـــــ الفرنسية والموقف العربي والدولي منها جملة أمور أبرزها:

ـــــ أن الأزمة تشكلت نتيجة جملة عوامل تفاعلت فيما بينها لتظهر كحقيقة تاريخية وكحدث سياسي في شهر تشرين الثاني 1943 ، وتمثلت هذه العوامل في رغبة فرنسا بإعادة لبنان إلى نفوذها كما كانت قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، والعامل الآخر هو إرادة اللبنانيين في جعل استقلالهم حقيقياً وتمثل ذلك بتعديل الدستور اللبناني وإزالة ما فيه من مواد تتعلق بالانتداب الفرنسي ، والذي عُدَّ بداية للأزمة وبالتالي إعلان الاستقلال اللبناني التام ، والعامل الأخير تمثل بموقف بريطانيا الذي استمد قوته من وجود الجيش البريطاني التاسع في لبنان والنفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به بريطانيا داخل لبنا وخارجه ، هذا فضلاً عن دور الدبلوماسيين والعسكريين البريطانيين في بيروت والقاهرة والجزائر الذين مارسوا عملية الضغط على السلطات الفرنسية ، وكشفت الأزمة ضعف

---

(1) المعلم ، سوريا 1916 ـــــ 1946 ، ص 396.

(2) *F.R.U.S. 1943 , Vol : IV , Syria and Lebanon ,Telegram No : 890 E.00 /345 from the Diplomatic Agent and Counsel General in Beirut (Wadsworth) to the Secretary of State , (Beirut), November 12 ,1943 , No : 112, p.1010.*

السلطات الفرنسية في لبنان والاختلافات في وجهات نظر أعضاء لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر حيال لبنان.

ـــــ فيما يتعلق بالموقف العربي من الأزمة ، أثبت العراق ومصر وسوريا موقفهم القومي تجاه لبنان ، وتجلى ذلك بالمواقف الرسمية للحكومات العربية التي أرسلت البرقيات والمذكرات الاحتجاجية إلى فرنسا وبريطانيا وأمريكا التي طالبت فيها بالإفراج عن رئيس الجمهورية اللبنانية وأعضاء حكومته المعتقلين لدى السلطات الفرنسية وإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان ، وجاءت تلك المواقف لتعبر بصدق التضامن العربي ضد قوى الاستعمار الفرنسي في لبنان وتؤكد عروبة لبنان واستقلاله.

ـــــ أما بخصوص الموقف الدولي من الأزمة ، فقد كان الموقف البريطاني أكثر جدية وأقوى صلابة تجاه الأزمة وسعي البريطانيين إلى حلها بمختلف الوسائل ، وقد استعمل المفوض السامي البريطاني في بيروت (إدوارد سبيرس) كل دهائه السياسي وكانت بصمات أعماله واضحة في المواقف البريطانية ، وعلى ما يبدو أن البريطانيين كانوا يسعون من خلال تلك المواقف للحلول مكان الفرنسيين في سوريا ولبنان ، وعن الموقف الأمريكي فأنه كان إلى جانب لبنان ، إذ استمر الضغط الأمريكي بالتزايد على السلطات الفرنسية في محاولة للحلول مكانهم ـــــ أيضاً ـــــ في سوريا ولبنان ، وكل الدلائل كانت تشير إلى أن أيادي الأمريكان وراء تلب الموقف البريطاني ، وجاء الإنذار البريطاني ـــــ الأمريكي ليسجل حقيقة تاريخية ساطعة وهي أن استقلال لبنان وإنهاء الانتداب الفرنسي عن أراضيه قد ارتبطا وثيقاً بالسياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة العربية.

# *The International and Arab Attitude of French – Lebanon Relations Crisis November 11-22 , 1943*

**Jassim Mohammed Khudair al-Jubouri***

## Abstract

The Lebanon Parliament had elected (Bisharrah Al-Khoury) as Lebanon Republic president in 21 th September 1943 , and the Lebanon Government has been constituted by (Riad Al-Sulh) in 25 th September 1943 , The Prime Minster confirmed during a ministerial statement that his government would taka upon their shoulders to a chive complete Lebanon national depended and adjustment that Lebanon constitution as suitable as the dependency.

According to that , the Lebanon parliament meet on 8 th November , and cancelled everything related to the France occupation , the Republic President (Bisharrah Al-Khoury) singed on the a mending resolution and published in the official news on 9 th November 1943 , the a mending constitution issue dissatisfied the French commission and that lead the French authorities to arrest the Republic President (Bisharrah Al-Khoury) an Prime Minster ((Riad Al-Sulh) and smoother minsters on 11 th November 1943.

That French procedures had International and Arab Relations that lead most Arab countries to solidarity with Lebanon's side and the Arab reaction was too server and effective : Iraq , Egypt , Saudi Arabia and Syria stood beside Lebanon government and asked the French authorities to release immediately members of the Lebanese government and return the constitutional life into Lebanon.

As for the international attitudes towards the crisis , The British attitude was more serious and too strong towards the crisis . The British tried to solve the crisis in various ways . with regard to the American attitude to press upon the French trying to be in their place in Syria and Lebanon , The Germany and Italy also stood Lebanese government denounced French authorities hooliganism as for the constitution and Lebanese sovereignty .

**Key words :** Allies؛ highest؛ decision

***Prof. Asst. / History Department / College of Arts / University of Mosul**

References:

- 'Ahmad Eatiat AlLah , AlQamus AlSiyasiu, dar alnahdat alearabiat , alqahirat , 1968 , 960.
- 'Ahmad Tarbayn , Lubnan Mundh Eahd AlMutasarifiat 'Iilaa Bidayat Eahd AlIaintidab 1861 1920 , matbaeat nahdat masiri, alqahirat , 1968 , 650 .
- Bisharat Khalil AlKhuri , Haqayiq Lubnaniat , Aljuz' AlAwil , matbaeat basil akhwan , bayrut , 1960, 640 .
- Eadnan Dahir Wariad Ghanaam , Majlis AlNuwaab Fi Dhakirat AlAistiqlal AlLubnanii , dar bilal , bayrut , 2002 , 250 .
- Hamdi Badiwi AlTaahiri , Siasat AlHukm Fi Lubnan, AlMatbaeat alealamiat , alqahirat , 2004 , 260 .
- Hasaan Halaaq , AlTayaarat AlSiyasiat Fi Lubnan 1943 1952, maehad al'iinma' alearabii, bayrut , 1981, 321.
- Mishil Kristyan Dafih, AlMas'alat AlSuwriat AlMuzdawijat Suria Fi Zili AlHarb AlEalamiat AlThaaniati, Tarjamat : Jibrayiyl Bitar dar tilas lildirasat waltarjamat walnashri, dimashq , 1948, 350.
- Mnir Taqi AlDiyn , Wiladat Astiqlali, dar aleilm lilmalayin , bayrut , 1973, 320 .
- Muhamad Eabd AlMawlaa AlZuebiu , Lubnan Bayn AlTaharur Waliastiqlali, Matbaeat AlHayat , dimashq , 2012 , 465 .
- Sami AlSulh , 'Ahtakim 'Iilaa AlTaarikhi, dar alnahar lilnashr , bayrut , 1970 , 220 .
- Stifin Hamsili Lunghrigh , Suria Walubnan Taht AlAintidab AlFaransii , Tarjamat : biar eaqla, dar alhaqiqat , bayrut , 2010 , 330.
- Wjih Ealam AlDiyn , Marahil Aistiqlal Dawlatay Suria Walubnan 1922 1944 , bayrut , 1967 , 240 .